برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، ١٧ - ١٩٩٩/٥/٢٠

التقارير السنوية

البند ٣ من جدول الأعمال

تقرير المجلس التنفيذي عن أنشطته لعام ١٩٩٨ المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/99/3-B
16 April 1999
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انتيرنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظف المسؤول عن الوثيقة هو:

أمينة المجلس التنفيذي: Ms V. Sequeira رقم الهاتف: 066513-2603

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (066513-2641).

مقدمة

١- تحدد المادة السادسة من النظام الأساسي **لبرنامج الأغذية العالمي** مهام **المجلس التنفيذي** والتزاماته في إبلاغ **المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة**. ويمكن تلخيص مهام **المجلس التنفيذي** بأنها وضع سياسات المعونة الغذائية وتنسيقها، وكفالة الإشراف والتوجيه الإداري الحكومي الدولي **لبرنامج الأغذية العالمي**، واستعراض البرامج والمشروعات والأنشطة المزمع تنفيذها وإجازتها. وتقتضي نفس المادة من النظام الأساسي أن يرفع **المجلس** تقارير سنوية إلى **المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة** عن أهم القرارات التي يتخذها **المجلس التنفيذي إزاء** تنفيذ تلك المهام.

٢- ويعد هذا التقرير استجابة لقرارات **الجمعية العامة** ١٩٢/٥٣، و١٢٠/٥٠، و١٩٩/٤٧، وقرارات **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** ٢٧/١٩٩٨، و٥٢/١٩٩٧، و٥٩/١٩٩٧ و٦/١٩٩٧. كما ستجري دراسة هذا التقرير تحت بند جدول الأعمال المؤقت **للمجلس الاقتصادي والاجتماعي** عن تقارير المجالس التنفيذية **لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي**، وذلك في دورته الموضوعية التي ستنعقد في يوليو/تموز ١٩٩٩، وفي الدورة السادسة عشرة بعد المائة **لمجلس منظمة الأغذية والزراعة** في إطار البند من جدول الأعمال المؤقت الخاص **ببرنامج الأغذية العالمي**.

٣- ويجب الإطلاع على التقرير الحالي بالإضافة إلى التقرير السنوي الذي أعدته **المديرة التنفيذية** ومرفقاته، والتي ستقدم كذلك إلى الدورات سالفة الذكر **للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة**. واتفاقاً مع التوجيهات الواردة في قرار **المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم** ٢٧/١٩٩٨ والقرار رقم ١٩٩٩/م.ت-١٧/١ الصادر عن **المجلس التنفيذي في** دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩. وسيتضمن التقرير السنوي **للمديرة التنفيذية** تحليلا مستفيضاً للمشكلات التي واجهت **البرنامج** والدروس المستفادة، وكذلك المرفقات الخاصة بالقضايا الناشئة عن تنفيذ برامج الإصلاح التي أدخلها الأمين العام، والاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات للسياسات ومتابعة توصيات المؤتمرات، والمرفقات الخاصة بالتقرير السنوي **للمديرة التنفيذية** عن متابعة العديد من قرارات **الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي** التي أُعدت بصيغة موحدة تم الاتفاق عليها بين **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي**.

معلومات أساسية

٤- انتخب **المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة** في عام ١٩٩٨، أعضاء **المجلس التنفيذي** البالغ عددهم ٣٦ عضواً من الدول الآتية:

الجزائر، أنغولا، استراليا، بنغلاديش، بلجيكا، البرازيل، بوروندي، الكاميرون، كندا، الصين، كوبا، الدانمارك، نيجيريا، السلفادور، إثيوبيا، فنلندا، ألمانيا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، اليابان، الأردن، المكسيك، هولندا، النرويج، باكستان، باراغواي، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سلوفاكيا، السويد، سويسرا، تونس، الولايات المتحدة الأمريكية.

٥- ووفقاً للائحة الداخلية وطرق العمل التي أقرها **المجلس التنفيذي** في عام ١٩٩٦، انتخب **المجلس التنفيذي هيئة مكتب** تتألف من خمسة أعضاء، يختارون من بين أعضاء **المجلس**، واحداً من كل قائمة انتخابية من القوائم الخمس من ألف إلى هاء: فانتخبت السلفادور من القائمة جيم، رئيساً **لهيئة المكتب**، والولايات المتحدة من القائمة دال نائبا للرئيس، وممثلين عن كل من إثيوبيا وإندونيسيا وسلوفاكيا من القوائم ألف وباء وهاء على التوالي.

٦- وفي عام ١٩٩٨، عقد **المجلس التنفيذي** أربع دورات، دورة سنوية وثلاث دورات عادية. وقد سبق كل دورة منها اجتماعات غير رسمية مفتوحة العضوية لإطلاع جميع الأعضاء والمراقبين على بنود جدول الأعمال التي قد تحتاج للتشاور وتقديم التوجيه فيما يتعلق بالسياسات أو اتخاذ قرارات.

٧- واتفاقا مع طرق العمل السارية، يعين **المجلس** مقررا لكل دورة. وفي نهاية كل دورة يتحقق أعضاء **المجلس** من صدور وثيقة تتضمن جميع القرارات والتوصيات الصادرة عنها. ثم تلحق هذه القرارات والتوصيات بهذا التقرير عندما يقدم إلى **المجلس الاقتصادي والاجتماعي**. ويقوم المقرر بإعداد ملخص مختصر لمداولات **المجلس** يعتمده **المجلس** في أول دورة لاحقة.

شؤون الجهاز الرياسي

٨- نتيجة لزيادة التفاعل وتدفق المعلومات بين أعضاء **المجلس والأمانة** بالإضافة إلى عقد اجتماعات رسمية **للمجلس التنفيذي**، فإن الأعضاء عقدوا ٥٥ اجتماعاً إضافياً في غضون عام ١٩٩٨ (وهي زيادة تربو على الاجتماعات الإضافية البالغ عددها ٣٣ في عام ١٩٩٧، والاجتماعات الأربعة عشرة التي نظمت في عام ١٩٩٦). وقد شملت هذه الاجتماعات اجتماعات جماعات العمل الرسمية وغير الرسمية، واجتماعات أخرى غير رسمية. واجتماعات تنويرية ومشاورات.

٩- وفي نفس الإطار، شملت ميزانية **البرنامج** في الفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩، تنفيذ برنامج زيارات لأعضاء **المجلس** للبلدان التي ينفذ فيها **البرنامج** طائفة واسعة من العمليات. والغرض من هذه الزيارات هو إقامة صلات مباشرة وتوفير معلومات عن أنشطة **البرنامج** في الميدان، وذلك لتوفير إدراك عميق عن تنفيذ سياسات **البرنامج** واستراتيجياته ولتوسيع فهم أعضاء **المجلس** لمدى فعالية المعونة الغذائية في طائفة من العمليات التي تسد الفجوة بين الأنشطة الإنمائية وأنشطة الطوارئ.

١٠- وفي سبتمبر/أيلول ١٩٩٨، زارت بعثه تتألف من ممثلي أنغولا وأستراليا وبلجيكا والبرازيل والصين وفنلندا والهند والمغرب وباراغواي، أنشطة **البرنامج** في إثيوبيا. وانتهت البعثة إلى أنه في ضوء الظروف المواتية، يمكن للمعونة الغذائية أن تسهم بنصيب كبير في التنمية، وأن هناك حاجة لوضع مؤشرات لقياس تأثير المعونة على أساس منهجي، وأن تبذل محاولة للتنسيق بين مختلف المنهجيات لتقدير الاحتياجات فيما بين الوكالات.

١١- كما نظمت زيارة ثانية إلى غواتيمالا ونيكاراغوا في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، اشترك فيها كل من ممثلي بنغلاديش وبلجيكا والسلفادور وإثيوبيا وهاييتي وإندونيسيا وسيراليون والولايات المتحدة الأمريكية. وكان برنامج البعثة يهدف أصلاً إلى الإطلاع بشكل رئيسي على الأنشطة الإنمائية. ولكن إعصار ميتش قد ضرب إقليم أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي أثناء الزيارة. وبالتالي شاهدت البعثة استجابة **البرنامج** المبدئية إلى هذه الحالة الطارئة. وخلصت البعثة، على سبيل المثال، إلى أن هناك حاجة لتدعيم التعاون وتنسيقه بين منظمات **الأمم المتحدة** التي تشترك في

عمليات **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية**، وتعمل على أن تتضمن البرامج القطرية قدراً كاملا من المرونة يتيح تخفيف حدة الكوارث والاستعداد لمجابهتها.

١٢- وعلى أثر اعتماد **مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة** (بموجب قراره ١٩٩٧/١١ الصادر في ١٩٩٧/١١/١٧) و**الجمعية العامة** (بموجب قرارها ٤٤٩/٥٢ الصادر في ١٩٩٧/١٢/١٨) للنظام الأساسي **لبرنامج الأغذية العالمي** ليسري مفعوله في ١٩٩٨/١/١، أقر **المجلس التنفيذي**، في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨، اللائحة العامة والنظام المالي **لبرنامج الأغذية العالمي**.

١٣- وعلاوة على ما تقدم، كونت **هيئة مكتب المجلس التنفيذي** في عام ١٩٩٨ جماعتي عمل هما :

(أ) جماعة العمل بشأن اللائحة الداخلية **للمجلس التنفيذي**: بدأت هذه الجماعة أعمالها في أبريل/نيسان ١٩٩٨، وذلك وفقاً للتوجيهات التي صدرت من **الجمعية العامة** في قرارها رقم ١٦٢/٤٨، والأحكام التي وردت في المادة السادسة-٤ من النظام الأساسي **للبرنامج**.

وقد تألفت جماعة العمل من ممثل لكل قائمة انتخابية : المجر وبنغلاديش وإثيوبيا وغواتيمالا والمملكة المتحدة. وظلت تعمل بالتعاون الوثيق مع المستشار القانوني **لمنظمة الأغذية والزراعة** .واجتمعت عدة مرات أثناء العام، وأجرت استعراضا مستفيضا للائحة الداخلية لعدد من الهيئات الرئاسية في المنظمات الحكومية الدولية الأخرى لمعرفة أفضل الأساليب المتبعة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، قدمت جماعة العمل مشروع تقريرها النهائي إلى القوائم الانتخابية لإبداء ملاحظاتها عليها. ولقد أعتمد **المجلس** اللائحة الداخلية في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩ .

(ب) جماعة العمل بشأن توزيع المقاعد في **المجلس التنفيذي**: نصت **الجمعية العامة** في قرارها رقم ٨/٥٠، الصادر في ١٩٩٥/١١/١، ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في قراره ٩٥/٩، الصادر في ١٩٩٥/١٠/٣١، على مراجعة توزيع مقاعد **المجلس التنفيذي للبرنامج** في غضون عامين بعد إنشاء **المجلس التنفيذي**، حتى يتسق التكوين النهائي **للمجلس** مع الفقرتين ٢٥ و٣٠ من الأحكام الأخرى ذات الصلة بقرار **الجمعية العامة رقم** ١٦٢/٤٨. وتجرى هذه المراجعة بشكل متزامن من قبل **الجمعية العامة** و**مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة**، مع مراعاة ملاحظات **المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة** في هذا الشأن، على أن يسري مفعول نتائج هذه المراجعة في يناير/كانون الثاني عام ٢٠٠٠.

وتكونت جماعة العمل الخاصة بتوزيع المقاعد من ممثلين اثنين عن كل قائمة انتخابية: الولايات المتحدة الأمريكية (رئيساً)، وأنغولا وبلجيكا والبرازيل وكوبا والهند وإيران والاتحاد الروسي والسنغال وسلوفاكيا. وعقدت الجماعة تسعة اجتماعات أثناء عام ١٩٩٨، وظلت تعمل في تعاون وثيق مع المستشار القانوني **لمنظمة الأغذية والزراعة**. وقد ظل رئيس الجماعة يعمل في اتصال وثيق مع نائب رئيس **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** بشأن هذه المسألة، وقدم المعلومات إلى **المجلس التنفيذي** عن الجهود المضنية التي تبذل للتوصل إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف، في دورتيه السنوية والعادية الثالثة لعام ١٩٩٨. وتستمر المفاوضات بهدف التوصل إلى نتيجة مرضية.

قضايا السياسات

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ١٩٩٧ (الوثيقة WFP/EB.A/98/3-A)

١٤- أجاز **المجلس التنفيذي** التقرير السنوي الذي قدمته **المديرة التنفيذية** لعام ١٩٩٧، وامتدح برنامج العمل الذي تم تنفيذه أثناء العام، وحيا أرواح العاملين الذين فقدوا حياتهم في عام ١٩٩٧، وهم يبذلون جهودهم لإنقاذ أرواح أناس كثيرين غيرهم.

١٥- وأشار **المجلس** إلى أنه ينبغي أن تضع التقارير السنوية، في المستقبل، في اعتبارها الاقتراحات التي تقدم أثناء مداولات **المجلس التنفيذي** بشأن صيغة المعوقات والإنجازات وتحليلها. كما أكد **المجلس** الحاجة إلى زيادة الاهتمام بالمنهاج الذي يكون محوره البشر الذي يتبعه **البرنامج**، مع التركيز على أفقر البلدان، وإيلاء أهمية خاصة للنساء والأطفال، وتوجيه الموارد نحو تحقيق هذه الأهداف.

١٦- كما أوصى **المجلس التنفيذي** بأن يتم تدعيم التعاون بين **البرنامج** ومختلف المنظمات متعددة الأطراف، وأن يستفيد **البرنامج** استفادة كاملة من عملية الإصلاح التي تشهدها **الأمم المتحدة**.

قضايا أخرى متعلقة بالسياسات

١٧- قدم **البرنامج** تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل التي أقرها **مؤتمر القمة العالمية للأغذية** إلى أمانة لجنة **منظمة الأغذية والزراعة** المعنية **بالأمن الغذائي العالمي** في يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ (الوثيقة WFP/EB.1/93/3). وأثناء مناقشة هذا الموضوع حث **المجلس التنفيذي الأمانة** على مواصلة الجهد في تنفيذ أعمال تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها والتوسع في تلك الأعمال، واستخدامها في تصميم الأنشطة التي تهدف إلى بناء القدرات القطرية، وزيادة الصلات مع المنظمات غير الحكومية وتدعيم التعاون والتنسيق بين **وكالات الأمم المتحدة** وعلى وجه الخصوص من خلال **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** على المستوى القطري.

١٨- وعند المصادقة على الوثيقة المعنونة "الانتقال من الأزمة إلى الإنعاش" (WFP/EB.A/98/4-A)، قرر **المجلس التنفيذي** أن **البرنامج**، بحكم ولايته المزدوجة، يستطيع إقامة الصلة بين الإغاثة والتنمية، وقد اكتسب **البرنامج** خبرات قيمة في هذا المجال. وأكد **المجلس** أهمية المشاركة، وتحديد أدوار الوكالات وتحقيق التكامل فيما بين أنواع المساعدات. وأكد كذلك الحاجة إلى أن يلعب المستفيدون دوراً مهما في إستراتيجية الإنعاش، التي ينبغي تضمينها في **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية**، عندما يكون هناك مثل هذا الإطار.

١٩- وفيما يتعلق بفئة البرامج "عمليات الطوارئ"، قرر **المجلس** أن هذه العمليات سوف تستخدم في الاستجابة إلى الاحتياجات المُلحة للطوارئ فحسب، وفي بعض الظروف الاستثنائية فقط يمكن أن تتجاوز فترة العامين. وخلال مرحلة الطوارئ، وبما لا يستغرق أكثر من ثمانية عشر شهراً من تنفيذ عملية الطوارئ، فسوف تعد إستراتيجية للإنعاش، كما يقوم **البرنامج** بالاهتداء بهذه الإستراتيجية عند تقديم المساعدة لعمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش حتى يتم الانتقال من حالة الإغاثة إلى الإنعاش.

٢٠- كما قرر **المجلس التنفيذي** أنه سيعاد تسمية فئة "عمليات الإغاثة الممتدة" بـ "علميات الإغاثة الممتدة والإنعاش" وسوف تصبح الآلية من خلالها تمويل أنشطة الإغاثة الممتدة والإنعاش، الموضوعة في إطار إستراتيجية الإنعاش.

وسوف يتم الربط بين إستراتيجية الإنعاش **لبرنامج الأغذية العالمي** إلى أقصى حد ممكن مع الآليات المشتركة بين الوكالات، مثل **الإطار الإستراتيجي الموحد للأمم المتحدة** و**إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعملية النداءات الموحدة**. ومنذ ذلك الحين ظلت مشاركة **برنامج الأغذية العالمي** في إزالة الألغام مقتصرة على دعم عمليات تطهير بعض المناطق من الألغام حيث تعوق إيصال المساعدات الإنسانية للمعنيين فيها. وتقديم المساعدة لبرامج المجتمعات المحلية التي ترتبط مباشرة ببرامج إزالة الألغام. كما أن مساعدات **البرنامج** في عمليات تسريح الجنود ستصبح جزءاً من إستراتيجية **الأمم المتحدة** ولا تتضمن تقديم الدعم للأفراد المسلحين.

٢١- وكان **المجلس التنفيذي** قد قرر، في دورته السنوية التي عقدت في مايو/أيار ١٩٩٧، أنه حتى يتسنى لأعضائه إجراء مناقشات تطلعية بشأن القضايا الرئيسية، فإن **الأمانة** سوف تقدم وثيقتين كل عام إلى **المجلس التنفيذي**: سيصدر **البرنامج** في السنوات الفردية **التقرير السنوي للمدير التنفيذي والخطة الإستراتيجية والمالية للبرنامج**، كما سيصدر **البرنامج** في السنوات الزوجية التقرير السنوي ووثيقة تتضمن القضايا المستجدة. وسوف تكون هذه الوثيقة الأخيرة استعراضا لعدد محدود من القضايا الرئيسية التي تستجد وتستحق أن يناقشها **المجلس التنفيذي**. أما الوثيقة المعنونة "القضايا المستجدة ذات الصلة **ببرنامج الأغذية العالمي**" (الوثيقة WFP/EB.A/98/4-B) كانت قد أعدت أولاً في إطار الترتيبات سالفة الذكر، وكانت **هيئة المكتب** قد قررت اختيار ثلاثة موضوعات لبحثها في هذه الوثيقة على إثر إجراء مشاورات مع المجموعات الإقليمية:

- الطابع متعدد الأطراف للأنشطة الإنمائية **للبرنامج:**

تأكدت أهمية الطابع متعدد الأطراف لأنشطة **البرنامج** الإنمائية. حيث أن ذلك كان قد أصبح موضع قلق إزاء تدهور المساهمات متعددة الأطراف.

- **إصلاح الأمم المتحدة:** التعاون على المستوى الميداني في تقديم المساعدات الإنمائية.

أكد **المجلس التنفيذي** أهمية البرمجة المشتركة والتنسيق الميداني واتخاذ الإجراءات المشتركة وامتدح مبادرات **البرنامج** في جميع أنشطته وعمله دعماً **لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية**. ففي عملية إطار العمل الإستراتيجي الأولى لأفغانستان، أقر **المجلس** المبادرة وشجع **البرنامج** على أن يلعب دوراً قيادياً، مع التركيز على البرمجة الميدانية على أساس الاحتياجات لا على أساس الاختصاصات.

- تنشيط التدخلات الإنمائية **لبرنامج الأغذية العالمي**

اعترف **المجلس التنفيذي** بالحاجة إلى إجراء مناقشة مستفيضة عن القضايا التي تبرز في مجال المعونة الغذائية والتنمية، وبخاصة بالنظر إلى التدهور في الموارد الإنمائية والحاجة الملحة إلى تعويض هذا الانخفاض. والبدء في العمل على إجراء عملية مراجعة تشاورية بمشاركة البلدان المانحة والمستفيدة، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء المنفذين، والمستفيدين، والأطراف المانحة للمعونة الثنائية، ووكالات **الأمم المتحدة**. على أن تقوم عملية المراجعة بزيادة توضيح الحالات التي تعتبر المعونة الغذائية فيها بوجه خاص شكلا فعالاً من أشكال العون، وحين لا تكون كذلك، وتقييم ما يمكن أن يعنيه هذا الفهم للأولويات الإنمائية **للبرنامج**. وسوف تتوج هذه العملية بتقديم وثيقة تتعلق بالسياسات لكي يستعرضها **المجلس التنفيذي** في دورته السنوية لعام ١٩٩٩.

وقد عقدت أول جولة من الندوات التشاورية في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨: وحضرتها وفود من ١١٨ دولة ومنظمة في اجتماع استغرق يومين لمناقشة الأفكار الراهنة والمناقشات الرئيسية التي تدور بشأن قضايا تتعلق باستخدام المعونة الغذائية في التنمية. أما المشاورات التالية فسوف تعقد في فبراير/شباط وأبريل/نيسان ١٩٩٩.

٢٢- وبحث **المجلس التنفيذي**، في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨، وثيقة بعنوان "برنامج الأغذية العالمي والبيئة" (WFP/EB.3/98/3). لخصت هذه الوثيقة قضايا السياسات والقضايا التشغيلية التي تجابهها المنظمة عندما تدمج الشواغل البيئية في عملياتها. وكما حدث في مجالات أخرى، فإن الدول الأعضاء أكدت دور التنسيق والمشاركة في التنفيذ، لاسيما من خلال **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعملية النداءات الموحدة** وأهمية بناء القدرات. ووجه **المجلس التنفيذي** النصح إلى **البرنامج** لإيلاء عناية خاصة في تصميم تشكيلة الأغذية بحيث تفي بالاحتياجات الغذائية مع تقليل المخاطر البيئية المحتملة، ووافق على أن يجرى فحص بيئي للتأكد من أن التدخلات لا تنطوي على مخاطر شديدة على البيئة. وقد طلب إلى **البرنامج** أن يقلل استخدام المواد الضارة وأن ينهي بأسرع ما يمكن استخدام جميع الكيماويات الضارة بالصحة. وقد أعدت الإرشادات العملية لتخطيط وتنفيذ الأنشطة البيئية أثناء عام ١٩٩٨، وسوف توضع في صيغتها النهائية في أوائل عام ١٩٩٩.

مسائل المالية والميزانية

٢٣- أصدر **المجلس التنفيذي**، في دورته العادية الثالثة في عام ١٩٩٧، توجيهاته إلى هيئة مكتبه بوضع إجراءات ومعايير يمكن استخدامها في اختيار وتعيين المراجع الخارجي على أساس تنافسي فيما بعد عام ٢٠٠١، وأن يقدم هذه الإجراءات والمعايير إلى **المجلس**. وقد وافق **المجلس** في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨، على الإجراءات والمعايير سالفة الذكر وفقا للتالي:

(أ) تتألف عملية الاختيار من خمس مراحل تتراوح بين (١) دعوة **هيئة المكتب** مراجعين خارجيين ذوي أهلية لتقديم عروضهم، (٢) تلقي العروض وفتحها وفقاً لإجراءات العطاءات المعمول بها في **البرنامج**، (٣) أن تقوم **هيئة المكتب** بتقييم تلك العروض، وأن تعيد تشكيل نفسها في شكل فريق للتقييم، (ولهذا الغرض فإن **هيئة المكتب** ستضع إجراءات تفصيلية يتعين اتباعها في الاختيار والتقييم)، (٤) تقديم قائمة مختصرة بالعروض إلى **لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية** لإبداء ملاحظاتهما عليها، (٥) قرار **المجلس** بشأن التعيين على أساس تقييم **هيئة المكتب** والتوصية التي تصدرها.

(ب) وسوف تتحدد معايير اختيار المراجع الخارجي **للبرنامج** وفقاً لما يلي: الاستقلالية التامة عن أي مؤسسات أخرى، تطابق عمله مع المعايير المحاسبية **لهيئة المراجعين الخارجيين للأمم المتحدة**، والتدريب والخبرة، لصياغة منهجية واستراتيجية للمراجعة، وتبليغ نتائج المراجعة الدقيقة في الوقت المعلوم، وانخفاض التكاليف. كذلك وافق **المجلس** على أنه يلزم تطوير نظام لتحليل فئات معايير الاختيار.

٢٤- وكان **المجلس التنفيذي** قد اعتمد في دورته العادية الثالثة في عام ١٩٩٧، النظام المالي الجديد **للبرنامج**، الذي أصبح ساري المفعول في يناير/كانون الثاني ١٩٩٨. وقد اقترحت **هيئة المراجعين الخارجيين للأمم المتحدة** فيما بعد، إدخال تعديلات على ملحق النظام المالي الذي يحدد الاختصاصات التي تنظم عمل المراجع الخارجي، حتى يتسنى ضمان أن رأى المراجع الخارجي يعكس أفضل الأساليب المتبعة حاليا وينسجم مع ما يطبق في سائر **منظومة الأمم**

المتحدة. وقد وافق **المجلس**، في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨، على الصياغة المعدلة للرأي المحاسبي للمراجع الخارجي (WFP/EB.1/98/4-B).

٢٥- وقد قررت **الجمعية العامة** في قرارها ٢٢٧/٥٠ "وفقا للقرارات التي تتخذها **الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي** فإن على مجلس إدارة كل برنامج وصندوق أن يتخذ القرارات المتعلقة بترتيبات التمويل الخاصة به". وعلاوة على ذلك فإن مذكرة الأمين العام رقم A/52/847، الصادرة في ١٩٩٨/٣/٣١، الفقرة ١٣) بشأن "إصلاح **الأمم المتحدة:** التدابير والمقترحات والموارد الأساسية للتنمية"، يقرر أن **المجلس التنفيذي للبرنامج** سوف يستعرض تجاربه مع سياسات التمويل طويلة الأجل التي تدعم برامج المساعدات الطارئة والبرامج الإنمائية والتي ترتبط ارتباطا وثيقا على المستوى القطري. وسوف يدرس **المجلس** أثناء عام ١٩٩٨ نتائج الاستعراض والترتيبات المستقبلية، بهدف وضع سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل التي ستوفر **للبرنامج** التمويل الذي يمكنه من تحقيق رسالته".

٢٦- وقد أنشأ **المجلس التنفيذي**، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨، وعقب إجراء مشاورات مستفيضة على أساس غير رسمي، جماعة عمل رسمية بشأن مراجعة سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل في **برنامج الأغذية العالمي.** وقد قدم تقرير جماعة العمل إلى الدورة العادية الثالثة **للمجلس** لعام ١٩٩٨، وقد أشارت الجماعة إلى أن هناك موافقة عامة على التوصيات التي وردت في التقرير على أساس مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف. وقد أوصت جماعة العمل بأن يواصل **البرنامج** جهده في تنويع مصادر التمويل ويواصل الحوار مع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة لتشجيع المساهمات المسبقة غير المقيدة، كما أوصت بأن يجري **المجلس** نقاشا موسعاً بشأن إستراتيجية تمويل البرنامج في المستقبل. وقد تم تأجيل اعتماد التوصيات حتى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩ التي اعتمدها بالفعل.

٢٧- استعرض **المجلس التنفيذي** تقرير الخسائر عقب التسليم، التي حدثت في الفترة أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦-سبتمبر/أيلول ١٩٩٧، في دورته السنوية لعام ١٩٩٨ (WFP/EB.A/98/6). وفي حين أدرك **المجلس** أن **البرنامج** قد استمر في بذل جهوده للحد من الخسائر، فقد أوصى بتنفيذ نظام تتبع السلع أثناء عام ١٩٩٨، وأن تجري مراجعة جميع الاتفاقات الأساسية مع الأقطار، حيثما كان ذلك ضرورياً، حتى يتسنى ضمان إدراج إشارة ملائمة لتلك الخسائر.

٢٨- اعتمد **المجلس التنفيذي** الحسابات المراجعة والكشوف المالية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ **للبرنامج** (WFP/EB.3/98/4-A) ، طبقاً للمادة الرابعة عشرة-٦(ب) من النظام الأساسي والمادة الثالثة عشرة -١ من النظام المالي، وأعاد تأكيد الموافقة على مشروع التأمين الذاتي **للبرنامج**، وأقر موافقة المديرة التنفيذية على إنشاء حساب خاص للتأمين الذاتي. وعليه صار من الممكن للمساهمات المباشرة الجديدة لبرنامج تحسين الإدارة المالية أن تشرف على تنفيذه، وتأجيل سداد السلفة البالغة عشرة ملايين دولار حتى استيفاء تمويل **برنامج تحسين الإدارة المالية** تماما. واقترحت **الأمانة** إنشاء آلية للتمويل الكامل لبرنامج تحسين الإدارة المالية لينظر فيها **المجلس** في عام ١٩٩٩.

٢٩- وأخذ **المجلس** "علماً بتقرير أداء الميزانية للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧"، (WFP/EB.3/98/4-C) ورحب بالمحتوى الجامع المفصل لهذه الوثيقة. وقد أعرب **المجلس** عن دعمه للتعاون الدولي المستمر، وإيجاد توازن عادل في توزيع الموارد فيما بين الأقاليم، انسجاما مع قرار **المجلس التنفيذي**. أما بالنسبة للتقارير المستقبلية من هذا الطابع، فإن **المجلس** يتطلع إلى إدخال مزيد من التحسينات في طريقة تقديم أداء الميزانية في **البرنامج**.

٣٠- وقد أكد **المجلس** على أهمية عمل مكتب المفتش العام وفقا لتقريره عن الفترة من أغسطس/آب ١٩٩٦ إلى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧، (WFP/EB.3/98/4-B)، وأوصى **المجلس** باستمرار التعاون واقتسام المعلومات مع مكتب خدمات المراقبة الداخلية **للأمم المتحدة** وغيرها من خدمات التفتيش والتحقيق في **منظومة الأمم المتحدة** .

٣١- وقد دعي رئيس **وحدة التفتيش المشتركة** لحضور الدورة الأولى **للمجلس**، حيث تم استعراض الوثيقة المعنونة "تقارير **وحدة التفتيش المشتركة**".(WFP/EB.A/98/7). وكانت **وحدة التفتيش المشتركة** قد أصدرت سبعة تقارير في عام ١٩٩٧، أربعة منها كانت ذات صلة مباشرة **بالبرنامج** و**المجلس التنفيذي**، أهمها "تعزيز التمثيل الميداني **لمنظومة الأمم المتحدة**" (JIU/REP/97/1)، "إنجاز برامج المساعدة الإنسانية عن طريق الشركاء التنفيذيين" (JIU/REP/97/3)، "التنسيق على صعيدي المقر والميدان بين **وكالات الأمم المتحدة**، المشاركة في عمليات بناء السلام: تقدير للإمكانيات"، (JIU/REP/97/4)، "التحدي الذي يواجه **منظومة الأمم المتحدة**، في الاستعانة بمصادر خارجية (JIU/REP/97/5). وقد أوصى **المجلس** بأن تستعرض **هيئة المكتب** التقارير الصادرة عن **وحدة التفتيش المشتركة** في المستقبل وأن تقدم ملاحظتها عليها لكي يبحثها **المجلس**.

تقارير التقييم

٣٢- استعرض **المجلس**، في عام ١٩٩٨، ما مجموعه تسعة تقارير للتقييم، من بينها أربعة تركزت على المشروعات الإنمائية، وثلاثة على عمليات الطوارئ، واثنان عن قضايا معينة. وكما هو معتاد، استعرض **المجلس** في دورته السنوية خطة عمل قسم التقييم للفترة ١٩٩٨- ١٩٩٩، الوثيقة (WFP/EB.A/98/5)، التي حاولت أن تتجاوب مع اقتراح **المجلس التنفيذي** بإيجاد توازن ملائم بين تقييم المشروعات الإنمائية وعمليات الطوارئ.

٣٣- وإدراكاً للجهود الكثيرة التي بذلت على الجبهات التالية، ركز **المجلس التنفيذي** على:

- الحاجة المستمرة إلى تطبيق الدروس المستفادة لتصميم المشروعات وتنفيذها،
- الحاجة إلى زيادة التركيز على التأثيرات لا على المدخلات والمخرجات،
- مشاركة المساهمين والمستفيدين في تصميم البرامج والأعمال، لكي يتسنى زيادة إحساس المجتمعات المحلية والحكومات بملكيتهم للأنشطة (على الرغم من الاعتراف كامل بأنه سوف تنجم عن هذه التوصية تأثيرات إضافية في التكلفة)،
- الحاجة المستمرة إلى تحسين نظم التوجيه والرصد وتنفيذ إستراتيجيات للإنهاء التدريجي لبعض الأنشطة، وإقامة تنسيق وثيق مع الشركاء.

٣٤- واستجابة لاقتراح **المجلس** بأن تجرى عمليات التقييم بالمشاركة مع جهات أخرى، أجري تقييم لمشروع البنيات الأساسية للمجتمع الريفي في نيبال بالاشتراك مع **الوكالة الألمانية للتعاون الفني**، كما اعتبرت عملية تقييم حالات الطوارئ لمنطقة البحيرات الكبرى عملية ثلاثية شاركت فيها **منظمة اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي**، كما اشترك **البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** في تقييم تنفيذ المساعدات الغذائية الطارئة للبوسنة والهرسك.

المسائل التشغيلية

٣٥- قدمت إلى **المجلس التنفيذي**، في عام ١٩٩٨، عشرة مخططات استراتيجية قطرية، من بينها ستة مخططات من إقليم أفريقيا، واثنان من إقليم آسيا واثنان من إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، لكي يستعرضها ويقدم المشورة بشأنها، مما وصل بعدد مخططات الاستراتيجية القطرية التي بحثها **المجلس التنفيذي** إلى ٤١ مخططاً. وقد قام **المجلس** كذلك ببحث البرامج القطرية لكل من السلفادور وإثيوبيا وغواتيمالا وكينيا وملاوي ومالي والنيجر والسنغال، وأجازها. وبالتالي فإن **المجلس التنفيذي** قد أجاز حتى الآن عشرين برنامجاً قطرياً.

٣٦- وفيما يتعلق **بمخططات الإستراتيجية والبرامج القطرية**، قرر **المجلس** أن تقوم **هيئة المكتب** ، بالتشاور مع المجموعات الإقليمية، باستعراض نماذج موحدة لكلا النوعين من الوثائق، على أن يراعي الحاجة إلى وضع إستراتيجيات شاملة ووضع إطار عام لها. وسوف تغطي المعلومات الأساسية نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، والاتجاهات في نصيب الفرد (حتى يمكن تيسير تقييم إمكانات إنهاء المشروعات تدريجياً)، وتصنيف الدول في فئتي أقل البلدان نمواً وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وترتيب أولويات الأنشطة. كذلك فإنه ينبغي مراجعة موضوع إدماج تكاليف التشغيل المباشرة، وتكاليف الدعم المباشر، وتكاليف الدعم غير المباشر في البرامج القطرية.

٣٧- وبالإضافة إلى مخططات الإستراتيجية القطرية والبرامج القطرية، التي تم بحثها أثناء العام، نظر **المجلس** في ثلاثة مشروعات إنمائية وأجازها بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** تبلغ ٤٠٢ ٧٨٨ ٢٥ دولار لمساعدة ٠٠٠ ٨٤٩ نسمة. كما أجاز **المجلس التنفيذي** زيادة في ميزانية مشروع إنمائي جار وذلك في حدود ٧٥٣ ٠٩٩ ٥ دولارا لمساعدة (٠٠٠ ٢٥٠) نسمة.

٣٨- وقد تم بحث وإجازة تسع عمليات أخرى للإغاثة الممتدة والإنعاش بتكلفة تبلغ ٩٠٤ ٢٩٠ ٢٩٣ دولارات، لتقديم مساعدات إنسانية إلى ١٠٠ ٠٨٥ ٤ من النازحين والمتضررين من الحرب. وقد تم الالتزام بما مقداره ٢٣٠ ٥٧٦ طناً من الأغذية بتكلفة إجمالية قدرها ٩٩٥ ٣٦٠ ١٣٩ دولارا.

٣٩- وختاما، أحيط **المجلس** علماً بأن هناك ١٢ مشروعا إنمائياً و٤١ زيادة في ميزانيات مشروعات إنمائية جارية، وست عمليات للإغاثة الممتدة والإنعاش، و١٨ زيادة في ميزانيات عمليات للإغاثة الممتدة والإنعاش، وخمسة أنشطة أساسية ضمن برامج قطرية، أجازتها المديرة التنفيذية بموجب السلطات المخولة لها خلال عام ١٩٩٨.

٤٠- وتركز الاتجاه الرئيسي للمناقشة بشأن المسائل التشغيلية على إدماج الإستراتيجيات والبرامج القطرية في **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية**، والحاجة المتزايدة لتعزيز التعاون مع الشركاء الآخرين في **الأمم المتحدة**، والأطراف المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية، والعمل على أن تتولى الحكومات مسؤولية تلك الأنشطة. كما أكد **المجلس** دعمه للأنشطة التي توجه نحو المرأة ولمنهاج المشاركة، وأيضا للتوجيه الجغرافي والقطاعي. كذلك أكد **المجلس** أهمية تحسين عملية الرصد على أساس مؤشرات التقييم، التي يجب أن تضع في الاعتبار الحاجة إلى تجنب المثبطات للإنتاج المحلي وإحداث الاختلالات بالأسواق.

٤١- وبحث **المجلس التنفيذي**، في دورته السنوية، تقريراً عن المشتريات المحلية من الأغذية والسلع غير الغذائية (WFP/EB.A/98/8-B)، فأعرب مرة أخرى عن دعمه لشراء الأغذية والسلع غير الغذائية محلياً، وعقد الصفقات الثلاثية، إذ أنها تعتبر عنصرا رئيسياً في النهوض باقتصاديات البلدان النامية .وحذر **المجلس الأمانة** من النتائج الإيجابية أو السلبية المحتملة لهذا النوع من النشاط على الإنتاج، والأسواق المحلية والأسعار. وفي ضوء هذه المناقشة

سيجري إعداد دراسة تشمل عمليات المشتريات المحلية للبلدان النامية على مدي عامين إلى ثلاثة أعوام. وأوصى **المجلس** بمشاركة شركاء **البرنامج ومنظمات الأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والمعهد الدولي لسياسات البحوث الزراعية)** في هذه الدراسة.

٤٢- وأثناء عام ١٩٩٨، أحيط **المجلس** علماً بالمساعدات التي قدمها **البرنامج** إلى حالات الطوارئ في جميع أرجاء العالم، ففي أفريقيا مثلا، شمل ذلك (أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، والبحيرات الكبرى، وكينيا، وسيراليون، والصومال، والسودان، وتنزانيا)، وفي آسيا (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)، وفي أمريكا الوسطى. وبالتالي أتيحت **للمجلس لتنفيذي** مناسبة للإطلاع على بعض الإيضاحات وتقديم التوجيه **للأمانة** بشأن هذه العمليات الكبرى.

المسائل الإدارية والتنظيمية

٤٣- وفيما يتعلق بتشكيل ملاك الموظفين الدوليين **للبرنامج**، قدمت **الأمانة** تقريرها عن "إحصائيات الموظفين حتى ١٩٩٨/١/٣١" (WFP/EB.A/98/8-A) إلى الدورة السنوية **للمجلس**، وقد أعرب **المجلس** عن رضائه إزاء الطابع الشامل للمعلومات التي قدمت. وقد حظيت الزيادة في تمثيل المرأة بين الموظفين المهنيين بتعليقات إيجابية لاسيما عند مقارنتها بالمبدأ العام الذي يهتدي به في هذا الشأن، وهو ضرورة أن يكون ٤٠ في المائة من الموظفين المهنيين من البلدان النامية، وأن تكون نسبة الموظفات ٥٠ في المائة.

وثائق أخرى

٤٤- امتدح **المجلس التنفيذي الأمانة** لتقديمها للتقرير "تضمين قضايا تمايز الجنسين في عمل برنامج الأغذية العالمي: تقييم متكامل" (WFP/EB.2/98/9)، وحث **الأمانة** على الاستمرار في إعطاء الأولوية لهذا الجانب في عملها المعتاد، وأن تمول، إلى أكبر حد ممكن، أنشطتها في هذا المجال من الميزانية العادية.

٤٥- قدمت خلال عام ١٩٩٨ مذكرات معلومات عن مجالات اهتمام **المجلس** التالية:

- مذكرة تفاهم بين **منظمة اليونيسيف والبرنامج** للتعاون في حالات الطوارئ وأنشطة التعمير؛
- قائمة مذكرات التفاهم وخطابات الاتفاق التي وقعها **البرنامج** والمنظمات أو الهيئات الأخرى؛
- المبادئ التي يسترشد بها في حالات النزوح؛
- أنشطة المناصرة واستقطاب الدعم؛
- بيان التزام **اللجنة الإدارية** بشأن تنسيق الأعمال التي تهدف إلى استئصال الفقر؛
- بيان التزام **اللجنة الإدارية** بشأن تنسيق العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتضمين ذلك في عمل **منظومة الأمم المتحدة**.